

كلمة

السيد الوزير/ رشيد محمد رشيد

وزير التجارة والصناعة

خلال مُتدى الإتحاد من أجل المتوسط
الثاني للممولين والقطاع الخاص

"استثمروا في منطقة المتوسط"

الخميس الموافق 27 مايو 2010

غرفة تجارة وصناعة مرسيليا
مرسيليا - فرنسا

السيدة الوزيرة/ آن ماري إيدراك
وزيرة الدولة الفرنسية للتجارة الخارجية

السيد الوزير/ بيير لو لوش
وزير الدولة الفرنسي للشئون الأوروبية

السيدة الوزيرة/ إيلينا سالجادو
وزيرة الاقتصاد الأسبانية

السيد/ ستيفان فول
المفوض الأوروبي لتوسيع الإتحاد وسياسة الجوار

السيد المستشار/ هنري جينو
المستشار الخاص للرئيس الفرنسي
ورئيس فريق الإتحاد من أجل المتوسط

السيد/ جون كلود جودان
عمدة مدينة مرسيليا

السيد/ جاك فيتزر
رئيس غرفة تجارة وصناعة مرسيليا

السيدات والسادة الوزراء

السادة الحضور

أودُّ بدايةً أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من الرئاسة الفرنسية المشتركة للإتحاد من أجل المتوسط، والسلطات المحلية لمدينة مرسيليا، وغرفة تجارة وصناعة مرسيليا على استضافة وتنظيم هذا الاجتماع الهام.

إننا ونحن نستعدُّ إلى نقل الرئاسة المشتركة للإتحاد من أجل المتوسط خلال الأسابيع القليلة القادمة، فإنني أودُّ أن أعرض في عجالة ما تم إنجازه خلال العامين المنصرمين، ثم أنتقل إلى الحديث عن مستقبل هذه المبادرة في ظل ما تشهده المنطقة الأورومتوسطية بل العالم بأسره من تغيرات متلاحقة، والتي سيكون لها بدون شك الكثير من الإنعكاسات على مستقبل منطقتنا.

وعلى هذا، فسوف تركز مداخلتى على ثلاثة محاور رئيسيًّا : مراجعة ما تم إنجازه منذ إطلاق الإتحاد في 13 يوليو 2008، وثانيًا التحولات التي فرضت وما زالت تفرض نفسها على الساحة الدولية وأخيرًا بعض المقترحات بشأن الإتحاد من أجل المتوسط والفرص التي يتيحها في المستقبل لتحقيق مزيد من الرخاء والاستقرار لشعبنا.

السيدات والسادة الوزراء

السادة الحضور

لقد تأسس الإتحاد من أجل المتوسط على فلسفة واضحة تؤمن بوحدة مصير منطقة المتوسط، وتتشابك المصالح بين شمالها وجنوبها، وتؤكد استحالة التوصل إلى حلول جذرية لمشكلاتها التتموية وتحقيق الاستقرار فيها ما لم تتضافر الجهود على صفتى المتوسط لاستغلال الموارد المتوافرة الاستغلال الأمثل.

وهمني في هذا السياق، أن أؤكد مُجددًا على أنه لم يكن من الممكن السعي لبلورة هذا الإطار الجديد في معزل عن جهود ومبادرات التعاون الأورومتوسطي السابقة على هذا الإتحاد، والتي انطلقت منذ عقود عديدة واتخذت أشكال متباينة بدءًا من اتفاقيات التعاون الثنائية، مرورًا بعملية برشلونة، ووصولاً لسياسة الجوار الأوروبي، والتي كان لها الكثير من المكتسبات. وأرى أن أهمها هو أنها أوجدت إطارًا مؤسسيًا واضحًا للتشاور والتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية. كذلك، فإن انخراط دول المنطقة في هذه العملية لمدة 15 عامًا رغم تعقيداتها وصعوباتها كان أكبر تأكيد على إيمان حكومات هذه الدول بجدوى العمل الإقليمي المشترك في المتوسط كخيار استراتيجي.

لقد استطاع الإتحاد من أجل المتوسط مُنذ إطلاقه أن يطرح رؤية جديدة وعملية مكنت من دفع التعاون الأورومتوسطي قدماً. وقد استندت هذه الرؤية على مجموعة من المعايير من أهمها:

- 1- فصل التنمية عن السياسية.
- 2- توظيف المشروعات لخلق مصالح مترابطة ومتشابكة.
- 3- تأكيد محورية دور القطاع الخاص، والممولين، في بلورة مشروعات مستمدة من الطلب لضمان توافر التمويل اللازم لها.
- 4- إعلاء مبدأ الملكية المشتركة للمبادرات بين الشمال والجنوب.

ولعلكم تتفقون معي في أن هذه الفلسفة لاقت قبولاً واسعاً لدى دوائر صنع القرار في دول منطقة المتوسط، وساعدت على تأمين دعم لهذا الإطار الجديد على أعلى المستويات السياسية منذ اللحظات الأولى.

وعلى المستوى العملي، تم اعتماد مجموعة مبدئية من المشروعات خلال مؤتمر الإتحاد من أجل المتوسط الوزاري الأول لمشروعات التنمية المستدامة والذي عقد في باريس في 25 يونيو 2010. وتجاوز عدد هذه المشروعات الـ 270 مشروع:

- منها تغطي مجالات النقل وربط الموانئ البحرية 17،
- و 130 يرتبط بمكافحة التلوث في البحر المتوسط.

- و 150 مشروعا يختص بجهود تحقيق كفاءة استخدام الطاقة وتوليدها من مصادر متجددة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أكثر من 70% من هذه المشروعات مطروح تنفيذها في دول جنوب المتوسط، وأن الكثير منها تم إعداده بالتعاون مع مؤسسات وشركات في الشمال، وهو ما يعكس فكرة الملكية المشتركة

واستكمالاً لبعد المشروعات، تم حشد قدر لا بأس به من التمويل الفعلي. وفي هذا الخصوص، أود أن أشير إلى النجاح الذي حققه الإجتماع الأول لتمويل المشروعات في منطقة المتوسط والذي سعدت برئاسته واستضافته في الإسكندرية في 30 أبريل 2009 وانتهى إلى إعلان وجود ما يزيد عن 24 مليار دولار يورو لتمويل المشروعات التنموية في المنطقة.

كما يهمني في ذات السياق أن أعبر سعادتي لإعلان تأسيس صندوق الإنفرايميد للتمويل والذي شرفت برعايته وبحضور مراسم توقيع اتفاهه مساء أمس مع صديقي العزيز السيد هنرى جينو. ويطرح هذا الصندوق الجديد صيغة جديدة Caisse للتعاون تتشارك فيها ثلاثة مؤسسات تمويلية من الشمال وهي مجموعة الإيطالية، وبنك الاستثمار Casa Depositti الفرنسية، ومجموعة des Depots الأوربي، مع مؤسستين من الجنوب وهما المجموعة المالية المصرية هيرميس، المغربية. وبعد هذا الصندوق، الذي يبدأ Caisse de Consignation ومجموعة

بتمويل مبدئي 400 مليون يورو ويستهدف الوصول إلى مليار يورو بحلول عام 2011 ويركز على تمويل مشروعات الطاقة والنقل ومكافحة التلوث، نموذج ناجح للتعاون بين الشمال والجنوب أتطلع لتكراره في مجالات أخرى غير التمويل، وأثق أن شركاء هذا الصندوق الرئيسيين سيطلعونا اليوم على المزيد من التفاصيل الهامة بخصوصه.

فضلا عن ما تقدم، هناك أفكار مطروحة في مجالات الحماية المدنية، والتعليم والبحث العلمي، وإنشاء مراكز بحثية وتدريبية، وأخيراً تنمية الأعمال بين الشركات الصغيرة والمتوسطة شمالاً وجنوباً.

ومن الناحية المؤسسية، لقد حسم مُنسقو الإتحاد من أجل المتوسط منذ أسابيع قليلة الترتيبات المؤسسية الخاصة به، وأوشكنا على إقرار الترتيبات النهائية الخاصة بالسكروتارية كما سيعرضها اليوم السيد سكرتير عام الإتحاد من أجل المتوسط والذي بدأ بالفعل مشاوراته لتشكيل فريق المعاوينين الخاص به بتنسيق ودعم واضحين من مختلف الدول الأعضاء.

السيدات والسادة الوزراء

السادة الحضور

إن التخطيط الجيد لمستقبل المنطقة الأورومتوسطية، يجب أن ينطلق في تقديري من أمرين. الأول، هو تقييم دقيق لما تم إنجازه من تقدم في المنطقة الأورومتوسطية، والثاني، هو الإدراك الكامل للتطورات التي يشهدها العالم من حولنا.

وفيا يتعلق بتقييم مسيرة التنمية في منطقتنا، فعلى الرغم مما تم إنجازه خلال مسيرة التعاون الإقليمي، فإنني أرى أن ما تحقق لا يرقى إلى مستوى طموحات واحتياجات المنطقة، ولا إلى مستوى الطاقات والفرص غير المستغلة حالياً وخصوصاً في الجنوب. وبالتالي، فنحن إلى نحتاج إلى المزيد من المبادرات للبناء على الاختراقات التي حققتها عملية برشلونة وللاستفادة من الديناميكية الجديدة التي ولدها الإتحاد من أجل المتوسط لاسيما تدعيم دور القطاع الخاص في عملية التنمية. وخاصة وأن المنطقة تعرضت لصعوبات بسبب التوترات السياسية، والتي فرضت نفسها على عملية بناء الإتحاد من الناحيتين المؤسسية والعملية، وأدت بلا شك إلى إبطاء وتيرة التحرك في بعض الجوانب وتعقيد الأمور بشكل واضح في جوانب أخرى.

أما فيما يتعلق بالتغيرات العالمية، فتجدر الإشارة إلى أن عملية إطلاق الإتحاد من أجل المتوسط تزامنت مع تعرض العالم لأزمة الطاقة والغذاء، وتلا ذلك الأزمة المالية غير المسبوقة. ولقد أسفرت تلك الأزمات عن ظهور

إرهاصات لتغير على المستوى الدولي في موازين القوى الاقتصادية بل والسياسية، وظهور بوادر للتحول من نظام اقتصادي أحادي القطبية إلى نظام اقتصادي متعدد الأقطاب، وتزايد فرص توجه الثقل الاقتصادي نحو الشرق بدلاً من الغرب. كما ترتب على ذات الأزمات تغيير في شكل وفي جغرافية الطلب العالمي وفي محددات التنافسية، وهياكل الإنتاج، وأخيراً في خريطة شبكات الإنتاج الدولية.

وإذا كنا ندرك أن جهود ومبادرات بناء العمل الإقليمي المشترك، لم تؤتي بكل الثمار المأمولة، فعلينا الاستفادة مما تحقق في أول عامين من ترتيب الأولويات. كما أن التطورات الدولية وإن كانت من المتوقع أن تفرض تحديات جديدة قد تفضي إلى إعادة ترتيب الخريطة الاقتصادية العالمية، إلا أنها تتيح في ذات الوقت فرصاً علينا اغتنامها لطرح منطقة المتوسط ككيان اقتصادي منافس جديد.

السيدات والسادة الوزراء

السادة الحضور

أن القراءة المتأنية للتطورات على الصعيدين الأورومتوسطي والعالمي تؤكد على أهمية الإتحاد من أجل المتوسط، والذي وضع نصب أعينه تعميق الاندماج بين شمال وجنوب المتوسط وصولاً إلى إقامة كتل جديد وقوي يكون له وزنه

الاقتصادي وثقله السياسي، ويستطيع أن يؤثر في عملية إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي .

ولذلك علينا أن نستمر في مسيرة تعميق الاندماج بين الشمال والجنوب من أجل أن تحتل المنطقة الأوروبية مكانة متقدمة على الخريطة الاقتصادية العالمية الجديدة. وأن تستند في ذلك إلى كل من الإطار المؤسسي الذي امنته عملية برشلونة، والفلسفة الجديدة التي دافع عنها الإتحاد من أجل المتوسط من حيث التركيز على المشروعات وتمكين القطاع الخاص، وتوفير التمويل؛ وعلينا أيضا أن نؤكد على أهمية الفصل بين السياسة والاقتصاد. بل وهو الأهم، علينا أن نطرح أفكار جديدة تضمن استمرارية تطوير عملية الاندماج وتعميقها، وأن نبعث عن مبادرات أخرى مكمله لاسيما في مجال التعليم البحث والتطوير والابتكار بهدف استغلال الفرص غير المستغلة وخاصة في الجنوب لجذب الاستثمارات العالمية إلى المنطقة.

ويمكن أن تتبع هذه المبادرات المكمله من مواطن القوى الموجودة في المنطقة لاسيما قوة السكان الشرائية، والفرص الاستثمارية ولا سيما في البنية التحتية، وتنوع ورخص المواد الخام وتوفر الأيدي العاملة وتميز موقع المنطقة جغرافياً من حيث قدرة النفاذ منها إلى أسواق أخرى واعدة.

ويبقى أيضا على الحكومات دورا أساسيا فى المرحلة المقبلة للإرتقاء بمنظومة إدارتها الاقتصادية والمالية لمواردها، إضافةً إلى تحدي تطوير الأنظمة البنكية والمصرفية وأدواتها . وإدخال المزيد من الضمانات والتشريعات المحفزة للمستثمرين، وتنظيم المشاركات بين القطاع العام والخاص، ومصاحبة جهود الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الوصول للمعلومات والأسواق والتمويل، والاهتمام بالتكنولوجيا والإبتكار وتنمية الموارد البشريَّة . هناك حاجة لبناء شبكة واسعة من الترتيبات اللوجيستية ومشروعات النقل والربط البري والبحري والجوى لتعزيز حركة التجارة والأفراد بين طرفي المتوسط.

وفى النهاية، أود أن أؤكد أن الإتحاد من أجل المتوسط لم يطرح بمحض الصدفة، ولا من باب المواءمة السياسية، كما أنه لا يأتي لاستبدال المبادرات الأخرى أو الالتفاف حولها. إن هذا الإتحاد ما هو إلا تعبير واقعي لوجود حاجة لتطوير أسلوب تعاملنا مع تحدياتنا التتموية. هذه التحديات تستلزم أن نسعى للتعامل معها بكفاءة وسرعة وجدية.

أود فى ختام كلمتي أن أجدد شكري للجانب الفرنسى على الرعاية الكريمة لهذا الحدث الهام، وأن أحيي القائمين على تنظيمه على حسن اختيارهم للموضوعات ولورش العمل الفنية والمشاركين فيها والتي أتطلع للتعرف بعد ظهر اليوم على أهم نتائجها.

أتمنى لكم مشاركة مفيدة ولقاءات ناجحة ومشاورات مثمرة.

وشكراً.